

العلاقة بين الدال والمدلول

تتجلى أهمية اللغة في وظيفتها الأساسية والمتمثلة في التعبير عن الأحاسيس وتبليغ مجموع أفكار المتكلم إلى المخاطب، فمنحائها هذا جعل منها أهم وسيلة للتفاهم بين بني البشر وأداة لا غنى عنها للتواصل والتعامل بها في حياتهم.

مرّ معنا في تقسيمنا للدلالة إلى تقسيمات عدة فما يهّمنا منها هو أنها في مقابل الدلالة اللسانية والغير اللسانية لكن الأهم منها هو الدلالة اللسانية التي "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول" ندرك أن العلامة اللسانية هي ثنائية مكونة من اللفظ والمعنى أي الدال والمدلول، فاللفظ هو دليل المعنى وهو ما يطلق عليه بالوضع*، والمراد منه جعله متهيئا لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على وجه مخصوص كتسمية الولد زيدا، وعرفه بعضهم بأنه تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق عليه الأول فهم منه الثاني، فالدال عند تلفظه يكون محمّلا بدلالة يؤدّيها، لذا اعتبر هو الطريق الموصل للمعنى، فهما لا ينفكان عن بعضهما، وهما كوجهي العملة الواحدة.

دي سوسير في كتابه "علم اللغة العام" كان حديث مستفيض عن ثنائية الدال والمدلول، حيث أطلق عليهما مصطلح الدليل اللساني وأتّهما وجهي العملية الدلالية "فالمدال هو القيمة الصّوتية أو الصورة الأكوستيكية، أما المدلول فهو المحتوى الذّهني أو الفكري" فالمدال والمدلول لا ينفك أحدهما عن الآخر، فالمدال صوتي مادّي، والمدلول مجرد وذهنّي موجود في الفكر؛

جاء علم الدلالة على "أساس تحديد العلاقة بين الدال والمدلول، وهي علاقة لا يمكن ضبطها إلا إذا تعرّفنا على طبيعة الدال والمدلول وخواصهما" علم الدلالة أخذ على عاتقه قضية الدال والمدلول والتعرّف على طبيعتهما لأنهما جوهر العملية التواصلية. وقد

اختلفت الآراء وتباينت حول العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول وقد نتج عن هذا التباين رأيين لأنّ البحث لم يتوقف عند علماء العربية القدامى.

1- المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله : جاء في المزهري للسيوطي قوله: "نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع" وكان بعض من يرى رأيه يقول: "أنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فسئل ما مسمى "ادغاغ" وهو بالفارسية الحجر فقال: "أجد فيه يبسا شديدا وأراه الحجر" فمدلول قول الصيمري أن الباعث في وضع هذا اللفظ لهذا المعنى هو تلك المناسبة الخفية بينهما والتي لا يدركها إلا مستعمل اللغة فيضع اللفظ لما هو مسموع لديه، فعنده أن المناسبة الطبيعية موجبة لدلالة اللفظ على معناه وهي التي تحمل الواضع على الوضع لعله.

الذي يقتضيه حال مذهب الصيمري أنه فرع على مذهب من يعتقد أن الحروف مشتملة على الحرارة والرطوبة واليبوسة والخواص الغربية.... فعلى هذا يقول عباد: "الواضع حكيم فيضع لكل مسمى من الألفاظ ما يناسبه في مزاجه وتركيبه في كل لغة وهذا ما عساه يقرب من العقل.

نبه السيوطي على أن هناك من قال بالمناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني فقال: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف وقد نبه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته قال الخليل: "كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: "صَرَ" وفي صوت البازي تقطيعا فقالوا: "صَرَصَرَ"، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعْلَان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: النَّقْرَان والغَلْيَان والغَثْيَان فقابلوا بتوالي حركات الأمثال توالي حركات الأفعال" توالي الحروف بهذا النسق يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله.

2- اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول:

المقصود منها أن العلاقة بينهما غير معلّلة حيث "ذهب الجمهور إلى أنّ دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة طبيعية بينهما، بل لأنه جعل علامة عليه ومعرفاً به بطريق الوضع" أي أنها اعتباطية بين اللفظ والمعنى أي غير معللة، والمقصود بالوضع "تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني، وهذا تعريف سديد فإنك إذا أطلقت قولك: "قام زيد" فهم منه صدور القيام منه" الواضع هيئاً المعنى للفظ فإن وضع الواضع له معناه أنه جعله مهياً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على وجه الخصوص، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ ما هو إلا وسيلة.